



جامعة الجميع الذكية
EVERYONE'S SMART UNIVERSITY

Everyone's Smart University

Assignment 1 (Spring 2021)

Student Name: Reham Ahmed Alshaiban

اسم الطالب: ريهام أحمد الشيبان

Students I.D

2021203809

الرقم الجامعي

Section

Date

Course Code

Bachelor

18 / 02 / 2021

MGM112

Introduction to economics

Instructions:

تحدث عن اهم الأزمات الاقتصادية التي هزت العالم من حيث الأسباب التي أدت إلى حدوثها، ونتائجها.
*بما لا يزيد عن صفحة من خلال فهمك لأحداثها.

*يرفع الاختبار ب صيغة pdf

مع تحيات محبكم إبراهيم رائد عبد الكريم

Ibraheem@esu.edu.sa

للاستفسار من خلال البريد الإلكتروني

Instructor's Name: Dr. Ibrahim read

أزمة فايروس كورونا 2019 – لا زالت حتى الآن

تسبب ظهور فايروس «كورونا» الجديد (كوفيد-19) في أواخر ديسمبر 2019 في الصين وانتقاله إلى أكثر من 115 دولة حول العالم ووصول حصيلته حاليا إلى أكثر من 115 ألف إصابة من ضمنها أكثر من أربعة آلاف حالة وفاة، في إثارة حالة من الهلع العالمي ونشوب أزمة اقتصادية خطيرة ما زالت تداعياتها متواصلة حتى اللحظة، حيث شهد «الإثنين الأسود» انهيار بورصات العالم إلى أدنى مستوياتها منذ نهاية 2008، وحالة من الإنهاك المتواصل للاقتصاد العالمي

واندلعت شرارة هذه الأزمة في نهاية يناير، وذلك بعد أن قررت الصين فرض الحجر الصحي على مدينة (ووهان) التي ظهر فيها المرض، وأغلقت مئات المصانع بعد انقضاء عطلة رأس السنة الصينية، وكان أول القطاعات المتأثرة من تبعات انتشار الفايروس، السياحة والنقل، تزامنا مع منع العديد من الدول دخول مواطنين قادمين من الصين والدول التي ظهر فيها المرض

وفي نهاية يناير، تطورت تبعات الأزمة اقتصاديا إذ شهدت الأسواق المالية العالمية من شنغهاي إلى وول ستريت تراجع أسعار المواد الأولية التي تستوردها الصين بكميات كبيرة، فهبطت أسعار النفط بين منتصف يناير ومطلع فبراير بنحو 20% عم البورصات، وشهد الأسبوع الأخير من فبراير انهيارا في البورصات العالمية وتراجع المؤشرات في أوروبا والولايات المتحدة بأكثر من 12%، وهو ما لم يشهده العالم منذ أزمة 2008-2009 حين دخل الاقتصاد العالمي مرحلة انكماش، ولم تكن هذه سوى بداية أزمة متصاعدة

ونتيجة لمخاطر الانكماش المتوقعة، توجد تحركات عالمية لحماية الاقتصاد من تبعات الفايروس، فأعلن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في 3 مارس خفض معدلات فائدته الرئيسية، وضخت الصين سيولة في اقتصادها، فيما سعت إيطاليا وألمانيا وفرنسا لدعم شركاتها، وما زالت التحركات قائمة لإنقاذ الاقتصاد العالمي من تداعيات الأزمة

لقد كشفت هذه الأزمة، أن أي مشكلة في مصنع صيني يمكن أن تتسبب في تعطيل سلسلة الإمدادات لمجموعة كاملة من الشركات في العالم، حيث واجه صناعيون في جميع أنحاء العالم من كوريا الجنوبية إلى الولايات المتحدة مروراً بألمانيا واليابان وإيطاليا وفرنسا، صعوبات في التزود بالقطع والمكونات التي ينتجها عادة شركاء صينيون. ولا يزال العالم الآن يعيش تداعيات هذه الأزمة المتفاقمة حتى الآن.

الركود العالمي 2008

تسبب الانهيار المفاجئ لبنك «ليمان براذرز» عام 2008، الذي كان يمتلك أصولاً بقيمة 600 مليار دولار بأكبر أزمة مالية في العالم منذ عام 1939، تعود أسبابها إلى أزمة الرهن العقاري التي ظهرت على السطح سنة 2007 في الولايات المتحدة، حيث أدى عدم تسديد قروض الرهن العقاري الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد، مما تسبب في عمليات إفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة، وامتدت تداعيات الأزمة إلى أوروبا والعالم.

وقامت الولايات المتحدة على الفور بوضع خطة لتأمين حماية أفضل للمدخرات والأموال العقارية، وتهدف إلى حماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن لمواجهة أخطر أزمة عقارية شهدتها الولايات المتحدة منذ تعرضها لأزمة الكساد الكبير، وقامت بمساعدة المقترضين الذين يواجهون صعوبات في تسديد أقساطهم عن طريق رفع سقف القروض العقارية التي بإمكانهم تقاضيها مقابل ضمانات عامة.

والجذور الحقيقية لهذه الأزمة مرتبطة بعدة عوامل مختلفة، من بينها عدم وجود قيود صارمة في القطاعات المالية، والسياسات النقدية الضعيفة، والكيانات الاقتصادية المبنية على أساسات واهية، بالإضافة إلى تراكمات لكم هائل من الديون في القطاعين العام والخاص. كانت الآثار والتداعيات كارثية ابتداء من أزمة الائتمان إلى انهيار أصاب الأسواق المالية، وتلاها كساد وارتفاع في معدلات البطالة وضع الكثير من اقتصادات العالم على حافة الانهيار. وبلغت تقديرات خسائر الاقتصاد العالمي نحو 45% من قيمته، وكان بحاجة إلى سنوات عدة لتعويض تلك الخسائر الفادحة.

أزمة الروبل الروسي 1998

بدأت هذه الأزمة الخطيرة في 17 أغسطس 1998 بإعلان الحكومة الروسية عجزها عن سداد الديون الخارجية المتركمة جراء إصدارات سندات حكومية قصيرة الأجل، وهو ما شكل بداية أزمة مالية واقتصادية شاملة في روسيا.

وكان انهيار أسواق المال الشرق آسيوية في عام 1997 أحد أبرز العوامل الخارجية لهذه الأزمة، أما على الصعيد الداخلي فقد تراكمت على الحكومة الروسية -آنذاك- ديون خارجية ضخمة وانهارت أسعار النفط والخامات الأخرى، وتجلت عجز عام 1998 بانخفاض سعر صرف الروبل أمام العملات الأجنبية 3 مرات، وبشلل النظام المصرفي الروسي وإفلاس العديد من البنوك والشركات، مما أدى إلى التراجع الحاد في دخل ومستوى حياة المواطنين الروس وفقدان ثقتهم في النظام المالي الوطني.

وفي 12 مايو 1998، قام عمال مناجم الفحم بالإضراب بسبب الأجور غير المدفوعة، مما أغلق سكة الحديد عبر سيبيريا، وبحلول أغسطس 1998 بلغت الديون المستحقة للعمال الروس ما يقرب من 12.5 مليار دولار. وعلى الرغم من وضع خطة إنقاذ بدعم من البنك الدولي، ارتفعت مدفوعات الفائدة الشهرية على ديون روسيا إلى رقم أعلى بنسبة 40% من تحصيلها الضريبي الشهري.

أدى ارتفاع أسعار النفط العالمية بسرعة خلال الفترة ما بين 1999-2000 إلى انتعاش روسيا وانتشالها من الانهيار المالي في أغسطس 1998 بسرعة كبيرة، حيث حققت روسيا فائضا تجاريا كبيرا في تلك الفترة، إضافة إلى أن الصناعات المحلية؛ مثل تجهيز الأغذية، قد استفادت من تخفيض قيمة العملة، الذي تسبب في زيادة حادة في أسعار السلع المستوردة.

وأيضاً، نظراً لأن الاقتصاد الروسي كان يعمل إلى حد كبير على المقايضة وغيرها من أدوات التبادل غير النقدية، فإن الانهيار المالي كان له تأثير أقل بكثير على العديد من المنتجين مما كان يمكن أن يعتمد عليه الاقتصاد على النظام المصرفي. ونظراً لأن الشركات كانت قادرة على سداد الديون المتأخرة في الأجور والضرائب، فقد بدأ طلب المستهلكين على السلع والخدمات التي تنتجها الصناعة الروسية في الارتفاع فأتجهت رؤوس الأموال للعمل على تنمية الصناعات المحلية، وهو ما حقق لها استقراراً اقتصادياً على المدى البعيد.

